مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

خيارات الردع المتاحة للمملكة العربية السعودية ضد إيران

ترجمات أبعاد للتحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

للنصف الثاني من شهر أغسطس 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

خيارات الردع المتاحة للمملكة العربية السعودية ضد إيران

القصة الرائعة لكيفية تجنب كارثة ناقلة النفط اليمنية من خلال التمويل الجماعي

الولايات المتحدة تحث الحوثيين على التفاوض مع الحكومة اليمنية

خيارات الردع المتاحة للمملكة العربية السعودية ضد إيران

معهد الشرق الأوسط

Middle East Institute

بلال صعب

النقاط الرئيسية

- من بين جميع التحديات التي تواجه رؤية السعودية 2030، قد لا يكون هناك تحدي أكبر من تهديد إيران للأمن القومي السعودي. ولتحقيق النجاح، يجب على المملكة العربية السعودية ليس فقط تعزيز دفاعاتها ضد الهجمات الإيرانية والحوثية المستقبلية، بل يجب أيضًا أن تصل إلى مستوى عال من الردع ضد طهران.
- هناك ثلاثة خيارات رئيسية للردع متاحة للرياض، والتي لا يعارض بعضها بعضا:

  1) الدبلوماسية؛ 2) الحماية الخارجية؛ و3) تعزيز القدرات العسكرية بفعالية أكبر.
- يعد الخيار الدبلوماسي غير مثالي إلى حد كبير بسبب التناقض العميق في تصورات التهديد والأهداف بين المملكة العربية السعودية وإيران. ومع ذلك، ربما تكون الدبلوماسية أفضل رهان للرياض في الوقت الحالي للحفاظ على الهدوء وتحقيق الردع.
- يمكن للمملكة العربية السعودية الحصول على ضمانات أمنية رسمية من حليف خارجي لمنع إيران من مهاجمتها مرة أخرى. والمرشحان اللذان يمكن أن يلعبا هذا الدور هما الولايات المتحدة وربما الصين. ومع ذلك، فإن فرص المملكة العربية السعودية في الحصول على اتفاق دفاعي رسمي من الصين أو الولايات المتحدة ليست جيدة، على الرغم من زيادة احتمالية التعاون الأمني مع الولايات المتحدة.
- وللحفاظ على السلام على المدى الطويل، يجب على المملكة العربية السعودية تطوير قدرات عسكرية أكثر فعالية. في الوقت الحالي، هناك القليل في الترسانة العسكرية السعودية التي يمكن أن تكون بمثابة رادع قوي ضد إيران. ويعد تصميم الرياض على تعزيز موقفها الرادع من خلال تصعيد تطوير قدرات الصواريخ الباليستية محفوف بالمخاطر.
- قد لا تكون واشنطن قادرة على منع المملكة العربية السعودية من نشر واقتناء صواريخ باليستية أكثر قوة، ولكن من خلال نهج جديد تماما للتعاون العسكري، يمكن أن تساعد الرياض على تطوير قدراتها العسكرية الأخرى.

مقدمة

من بين جميع التحديات التي تواجه رؤية السعودية 2030[1] - خطة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الطموحة لمرحلة ما بعد النفط - يمكن القول إنه لا يوجد شيء أكبر من تهديد إيران للأمن القومي السعودي. ولتحقيق النجاح، يجب على محمد بن سلمان حماية المملكة، الأمر الذي لن يتطلب فقط تحصين دفاعاتها ضد المزيد من الهجمات الإيرانية والحوثية، ولكن أيضا إرساء مستوى من الردع ضد طهران.

لدى الرياض ثلاثة خيارات ردع رئيسية، والتي لا يعارض بعضها بعضا بأي حال من الأحوال: 1) الدبلوماسية. 2) الحماية الخارجية؛ 3) قدرات عسكرية أكثر فعالية. وعلى الرغم من أن الخيار الدبلوماسي غير مثالي إلى حد كبير، إلا أنه ربما يكون أفضل رهان للمملكة العربية السعودية في الوقت الحالي للحفاظ على الهدوء. لكن للحفاظ على السلام على المدى الطويل، لا بديل عن تطوير السعودية لقدرات عسكرية أكثر فعالية، خاصة وأن خيار الحماية الخارجية يبدو أقل احتمالية.

الأمن أمر بالغ الأهمية

يعد الأمن جزءًا لا يتجزأ من إعادة الهيكلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وخاصة على نطاق كبير كهذا. وإذا تعرضت المملكة لضربة تقليدية كبرى أخرى، مثل تلك التي حدثت في سبتمبر 2019، عندما أطلقت إيران 25 طائرة بدون طيار وصواريخ كروز ضد منشآت معالجة النفط السعودية في بقيق (أكبر مركز لمعالجة النفط في العالم) وخريص، أو إذا استأنف الحوثيون المدعومون من إيران هجماتهم ضد أهداف مدنية سعودية، فقد تتعرض رؤية 2030 لضرر كبير. يمثل هجوم سبتمبر 2019 أكبر انقطاع يومي منفرد لإمدادات النفط في التاريخ، حيث فقدت السعودية إنتاجها من النفط بمقدار 5.7 مليون برميل من إنتاجها من النفط الخام.

حتى خلال حربها في اليمن في عام 2015، كانت المملكة العربية السعودية تعيش في بيئة أمنية آمنة نسبيا. من المؤكد أنه كانت هناك دائما توترات مع إيران، وكان تهديد التطرف العنيف المحلي أو الإقليمي منتشرا في كل مكان. لكن الأولى لم تتصاعد أبدا إلى أزمة عسكرية، وتم احتواء الأخيرة نسبيا منذ عام 2003. عندما أطلق زعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن العنان لأتباعه السعوديين في المملكة وحاول دون جدوى الإطاحة بآل سعود. حتى في ذروة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2014، كانت المملكة العربية السعودية آمنة نسبيا.

بدأ الوضع الأمني في المملكة العربية السعودية في التدهور عندما أطاح الحوثيون، وهم جماعة متمردة يمنية تدعمها طهران، بالحكومة المركزية في صنعاء في سبتمبر 2014 واستولوا لاحقا على جزء كبير من اليمن. وعلى الرغم من أن اليمن كان شوكة في خاصرة المملكة العربية السعودية لعدة عقود، إلا أن السعوديين قيموا هذه المرة أن استيلاء الحوثيين على السلطة يمثل تهديدا كبيرًا لأمنهم القومي نظرا إلى الروابط المباشرة والمتنامية للميليشيا مع إيران. تسلح إيران الحوثيين بأسلحة متطورة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والصواريخ، وفي المقابل، يسمح الحوثيون لإيران بتوسيع نفوذها في البحر الأحمر.

وبعد أن رأوا كيف أضفت طهران الطابع المؤسسي على نفوذها في أماكن مثل لبنان والعراق من خلال وكلاء شيعة محليين، خشي السعوديون من وجود موقع إيراني مماثل في الجوار. ولمنع حدوث ذلك، شن محمد بن سلمان حربا ضد الحوثيين، في البداية بمساعدة تحالف عربي من الشرق الأوسط وأجزاء من شمال إفريقيا. لكنه قلل من شأن خصمه وفشل في نهاية المطاف في كسره، الذي لا يزال يسيطر على الجزء الأكبر من المرتفعات الشمالية في اليمن وكذلك العاصمة صنعاء.

أدى الجمود العسكري بين الحوثيين والقوات اليمنية المدعومة من السعودية إلى هدنة في أبريل/نيسان 2022 تحت رعاية الأمم المتحدة. في حين انتهت صلاحية الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بعد تمديده مرتين، صمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الحوثيون يمتلكون أسلحتهم الثقيلة، مما يعني أنهم ما زالوا يشكلون تهديدا أمنيا للمملكة العربية السعودية.

الدبلوماسية

يعد الردع من خلال الدبلوماسية مفهوم قديم قدم تاريخ الحرب بين الدول، حيث إنها أداة رخيصة، أو على الأقل أقل تكلفة بكثير من الحرب، وإذا تم استخدامها بشكل صحيح، يمكن أن تكون فعالة للغاية. الفكرة بسيطة: من خلال الحوار مع خصمك ومحاولة إدارة أو حل خلافاتك معه من خلال المساومة والتنازلات المتبادلة، يمكنك تجنب الحرب. بالطبع، الحيلة هي كيف يصل الطرفان إلى "توافق" عادل ومستدام. تستخدم الدبلوماسية أيضا لتوصيل معلومات مختلفة إلى الخصم، بما في ذلك قدرة الدولة وتصميمها على القتال إذا دُفعت إلى ذلك. يشير خبراء العلاقات الدولية إلى أنه يمكن تحقيق الردع من خلال نقل المعلومات التي تفيد بأن الدولة على استعداد للحرب حول قضية أو قضايا متنازع عليها.

إن ديناميكية الحرب بين مصر وإسرائيل في سبعينيات القرن العشرين هي مثال ممتاز على الدور الناجح للدبلوماسية في تعزيز السلام. كان الرئيس المصري أنور السادات يعلم أن مواجهة التهديد الأمني من إسرائيل واستعادة شبه جزيرة سيناء، التي خسرتها مصر لصالح إسرائيل في حرب عام 1967، لم يكن من الممكن تحقيقه فقط من خلال الوسائل العسكرية (ولا من خلال الوساطة الأمريكية وحدها). لذلك، في 19 نوفمبر 1977، ذهب إلى القدس، والتقى بقادة إسرائيل، وأعلن بجرأة "لا مزيد من الحرب" في الكنيست الإسرائيلي لطمأنة الدولة اليهودية على نوايا مصر

السلمية. سهلت مقامرة السادات، التي دفع ثمنها بعد فترة وجيزة من حياته، صفقة الأرض مقابل صفقة السلام المصرية الإسرائيلية التي اعتمدت في معاهدة سلام رسمية في عام 1979.[11]

هل تستطيع المملكة العربية السعودية تحقيق سلام دائم مع إيران من خلال لفتة تاريخية مثل بادرة السادات؟ لا ينبغي استبعاد هذا السيناريو، لكنه غير مرجح لأن الاختلافات مع الحالة المصرية الإسرائيلية كبيرة. شعرت مصر وإسرائيل بالتهديد المتبادل وعانتا كثيرا من الحروب المتعددة التي خاضتاها. كان كل جانب يخشى حقا عدوان الطرف الآخر، وأراد كلاهما إنهاء الصراع المسلح. لذلك، عندما تفاوض القادة المصريون والإسرائيليون في كامب ديفيد بوساطة أمريكية، هيمنت المسائل الأمنية الصعبة على المحادثات.

لا تشعر إيران بالتهديد من القدرات أو النوايا العسكرية السعودية. في الواقع، لا يشعر القادة الإيرانيون بالقلق من احتمال شن هجوم سعودي ضد إيران، على الرغم من أنهم قلقون من احتمال أن توفر المملكة العربية السعودية منصة للعمليات العسكرية الأمريكية و / أو الإسرائيلية ضد إيران (لذا فإن اتفاقا دبلوماسيا سعوديا إيرانيا يتضمن التزاما من السعوديين بعدم السماح باستخدام أراضيهم لعمليات عسكرية لطرف ثالث سيكون ذا قيمة للإيرانيين). من ناحية أخرى، تشعر المملكة العربية السعودية بالتهديد من إيران، لحقيقة بسيطة هي أن إيران لديها قدرات عسكرية واسعة استخدمتها هجوميا في سبتمبر 2019، في حين شن شركاؤها الحوثيون مئات الهجمات من اليمن ضد المملكة العربية السعودية.

الرياض ليست الطرف الذي يريد الإيرانيون حقا انتزاع تنازلات أمنية منه. إن القلق الأمني الأول للإيرانيين كان ولا يزال القوة العسكرية الأمريكية في المنطقة، تليها إسرائيل، وليس قدرات السعوديين. إنها البصمة الأمريكية التي تريد إيران تقليصها وإزالتها بشكل مثالي من المنطقة.

هذا التناقض العميق في تصورات التهديد وأهدافه بين المملكة العربية السعودية وإيران لا يؤدي إلى حوار أمني مثمر . وفي غياب التماثل بشأن القضايا ومستوى معين من الضعف المتبادل، من الصعب رؤية اختراقات هادفة في الحوار السعودي الإيراني.

وحتى وقت قريب، لم تشارك الرياض في مفاوضات رسمية مع طهران لمعالجة مخاوفها الأمنية. لطالما اعتقد السعوديون أن التحدث مع خصم له سجل مثبت من العدوان والنوايا السيئة أمر غير مجد. عندما سئل وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في شباط/فبراير 2020 عما إذا كانت السعودية ستدخل في محادثات مع إيران، قدم الإجابة نفسها التي قدمها العديد من أسلافه: وأضاف "رسالتنا لإيران هي تغيير سلوكها أولا قبل مناقشة أي شيء. [...] وإلى أن نتمكن من الحديث عن المصادر الحقيقية لعدم الاستقرار هذا، فإن الحديث لن يكون مثمرا".

Houthi Rocket and Drone Attacks Targeting Saudi Airports and Oil Facilities (Oct. 2015-Apr. 2022)

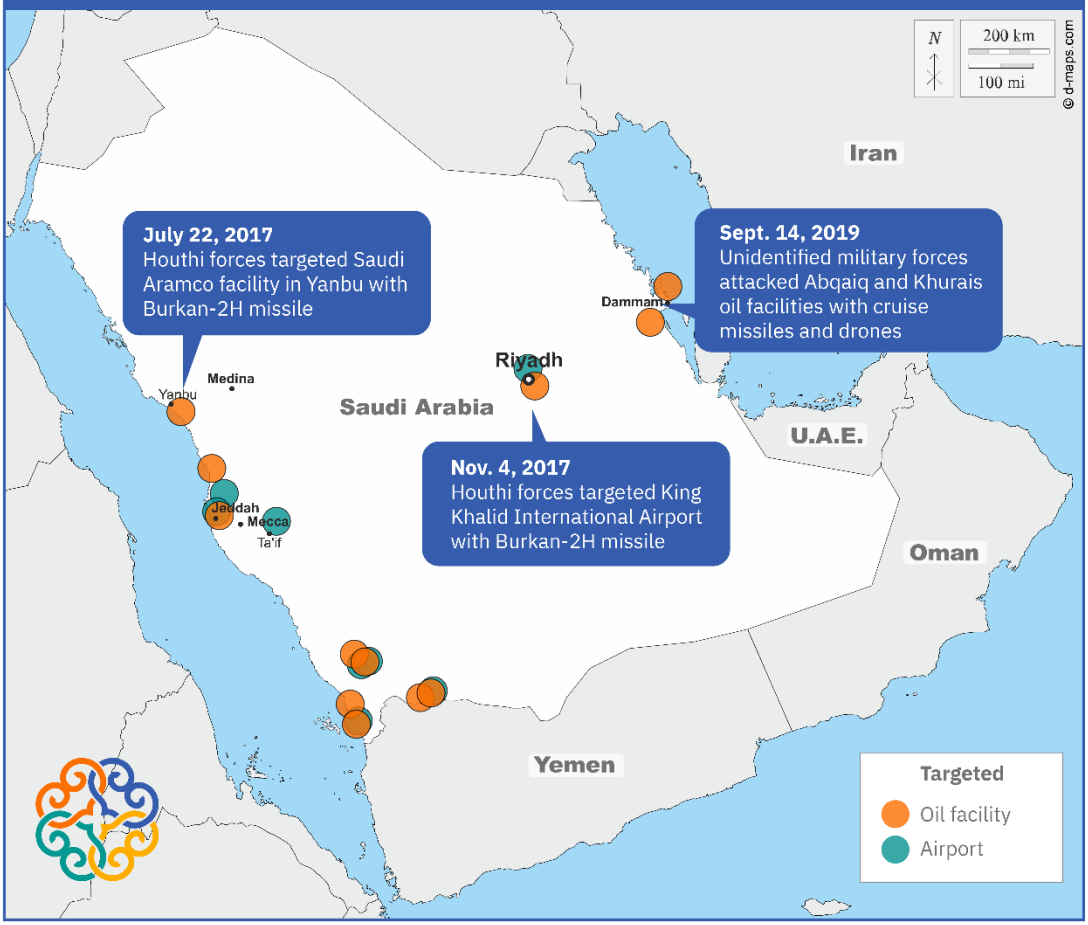

Source data courtesy https://acleddata.com/2023/01/17/beyond-riyadh-houthi-cross-border-aerial-warfare-2015-2022/

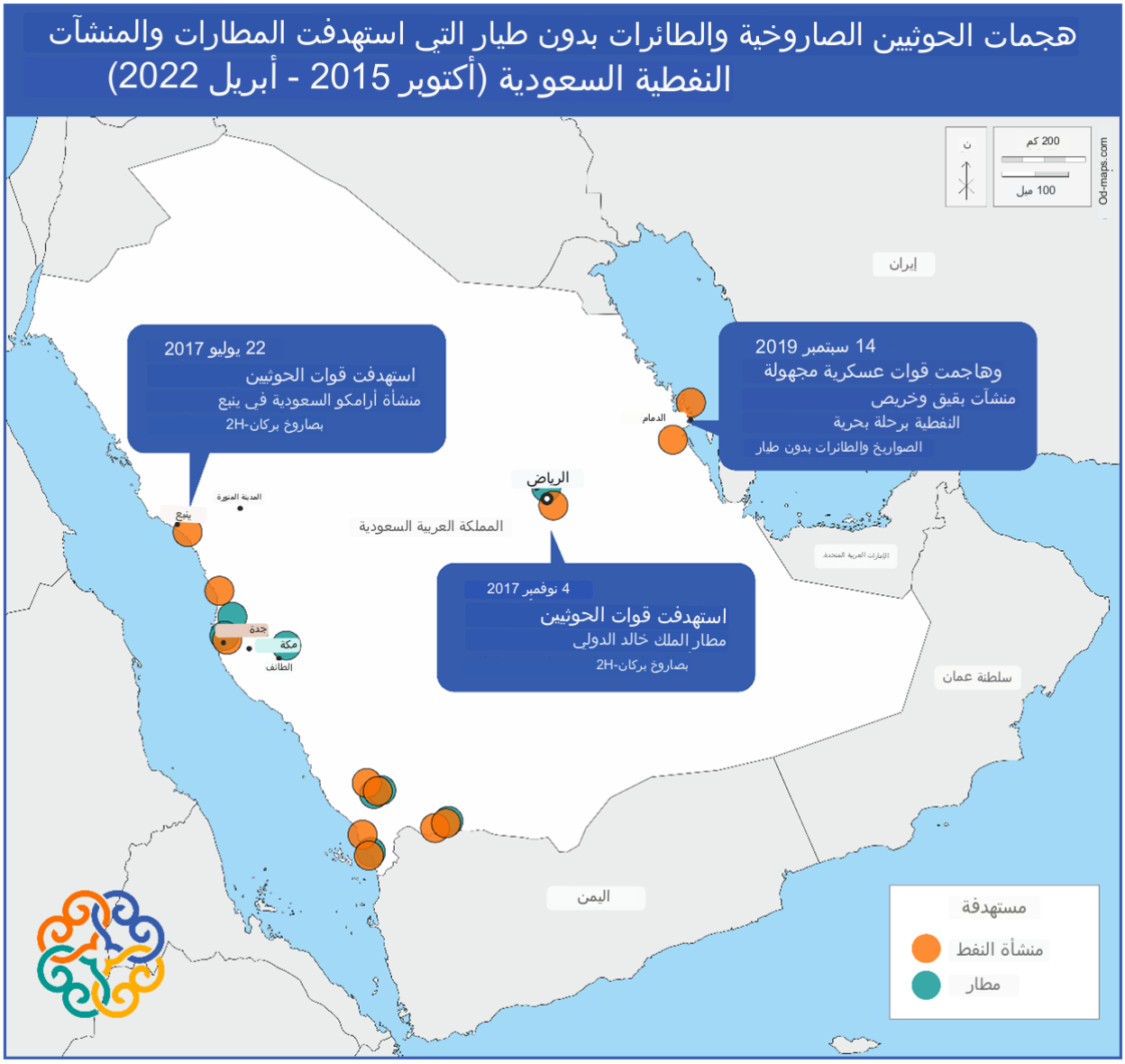

بيانات المصدر مقدمة من https://acleddata.com/2023/01/17/beyond-riyadh-houthi-cross-border-aerial-warfare-2015-2022/

ولكن بينما كانت تكافح لإنهاء حربها المكلفة في اليمن، وفي حين كانت تشاهد الولايات المتحدة تسحب قواتها القتالية من العراق وأفغانستان وتقلل من مشاركتها العسكرية في جميع أنحاء المنطقة، بدأت حسابات المملكة العربية السعودية بشأن المفاوضات مع إيران في التحول. لم يكن المتمردون الحوثيون يشنون مقاومة فعالة ضد المجهود الحربي السعودي فحسب، بل كانوا يهاجمون أيضا المدن والمطارات السعودية، مما ألحق أضرارا جسيمة بصورة بلد يريد أن ينظر إليه على أنه آمن للأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

في نيسان/أبريل 2021، بدأ المسؤولون السعوديون الانخراط في محادثات مع نظرائهم الإيرانيين في بغداد حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك، على الأخص، دعم طهران العسكري للحوثيين. أفادت بعض التقارير أن الجانبين التقيا على مدى خمس جولات على مدى عامين، وفي آذار/مارس 2023، أعلنا عن اتفاق برعاية صينية لتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية (قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع إيران في كانون الثاني/يناير 2016، بعد أن اقتحم متظاهرون إيرانيون

المنشآت الدبلوماسية السعودية في طهران بسبب إعدام السعوديين لرجل الدين الشيعي السعودي المنشق نمر النمر).

وحتى كتابة هذه السطور، مر أكثر من خمسة أشهر على توقيع الاتفاق السعودي الإيراني، ومع ذلك لا أحد يعرف ما هي الاتفاقات، إن وجدت، التي توصلت إليها الرياض وطهران بشأن الأمن. هناك إشارات في الاتفاق الثنائي بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، لكنها عامة وغير ملزمة. في ما يتعلق باليمن، على سبيل المثال، ليس من الواضح ما إذا كانت إيران ملتزمة قانونا بوقف مساعداتها العسكرية للحوثيين، على الرغم من أنها وافقت على وقف شحنات الأسلحة السرية إلى الحوثيين كجزء من اتفاقها الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية، ولكن في الواقع لم ينفذوا ذلك. في مايو 2023، صرح المبعوث الخاص لليمن تيم ليندركينغ أن إيران واصلت تزويد الحوثيين بالأسلحة والمخدرات. وقد صمد وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الحوثيون والمملكة العربية السعودية في نيسان/أبريل 2022 حتى الآن، ولكن يمكن كسره في أي لحظة إذا قرر الحوثيون توسيع سيطرتهم الإقليمية. وحتى لو كان لإيران دور في تسهيل الهدنة، فمن غير الواضح ما إذا كان بإمكانها منع الحوثيين من شن هجمات جديدة ضد أهداف مدنية سعودية.

إن المطلب الرئيسي للمملكة العربية السعودية من التقارب مع إيران هو وقف المزيد من الهجمات ضد المملكة، إما بشكل مباشر أو من خلال وكلاء إقليميين. إيران، من جانبها، تريد أموالا من المملكة العربية السعودية للتخفيف من مشاكلها الاقتصادية العميقة. في الواقع، تسعى إيران للحصول على أموال سعودية وربما خليجية لدعم الاقتصاد الذي كان مصدرا لاضطرابات اجتماعية واسعة النطاق (قال السعوديون إنهم قد يستثمرون في إيران، ولكن فقط في ظل الظروف المناسبة). وتريد إيران أيضا من السعودية أن تتراجع عن تمويل الشبكات الإعلامية المناهضة لإيران وأن تعيد قبول حليفها، الرئيس السوري بشار الأسد، في جامعة الدول العربية، وهو ما فعلته الرياض.

وفي حين أن إغراء طهران بالتطبيع والاستثمارات الاقتصادية والقبول الدبلوماسي لحكومة الأسد قد يجلب هدوءا مؤقتا، إلا أنه من غير المرجح أن يغير البيئة الاستراتيجية أو يزيل المخاوف السعودية من إيران. هذه الاستراتيجية السعودية تنم عن استرضاء أكثر من كونها دبلوماسية فعالة. لا يمكن النظر إلى نجاح الردع السعودي على أنه غياب العدوان الإيراني. إذا تم تجنب هذا الأخير على حساب التنازلات السعودية أحادية الجانب، فيجب أن نستنتج أن المملكة العربية السعودية لم تبن سوى القليل جدا من الردع.

هناك أسباب للتقليل من الأمل بشأن طول أمد الهدوء الحالي بين المملكة العربية السعودية وإيران. أولا، من غير المرجح أن تقطع إيران روابطها العسكرية مع الحوثيين لأن ذلك سيحرمها من موطئ قدم استراتيجي في مضيق باب المندب، وهو نقطة بحرية عالمية مهمة تتحكم في الوصول إلى البحر الأحمر. وطالما أن الحوثيين يمتلكون أسلحة إيرانية يمكنها ضرب أهداف في عمق المملكة العربية السعودية، فإن الأمن السعودي سيكون في خطر.

ثانيا، من غير المرجح أن تتوقف إيران عن الاستيلاء على ناقلات تجارية في مياه الخليج لأنها ترى في تصرفاتها ردا على مصادرة الولايات المتحدة أحيانا لشحنات النفط الإيراني.

ثالثا، من المشكوك فيه أن تتوقف إيران عن دعم حلفائها المسلحين في لبنان والعراق وتحترم فجأة سيادة هذه الدول. وهذا يتعارض إلى حد كبير مع الأيديولوجية الإيرانية وعقود من ممارسة السياسة الخارجية في العالم العربي.

رابعا، من المحتمل أن يتصاعد النزاع بين المملكة العربية السعودية والكويت من جهة، وإيران من جهة أخرى، حول حقل الدرة البحري للغاز الطبيعي. قال الكويتيون إنهم والسعوديون يمتلكون حصريا الثروة الطبيعية في "المنطقة المقسمة" البحرية في الخليج، في حين ادعى الإيرانيون أن لديهم حصة فيها، ووصفوا الاتفاق السعودي الكويتي الموقع العام الماضي لتطويرها بأنه "غير قانوني".

الحماية الخارجية

المملكة العربية السعودية ليست غافلة عن حدود الدبلوماسية مع إيران، وهذا هو السبب في أنها لم تضع كل بيضها في سلة واحدة لتحقيق الردع ضد خصمها اللدود. يمكن للمملكة العربية السعودية الحصول على ضمانات أمنية رسمية من حليف خارجي لمنع إيران من مهاجمتها مرة أخرى. والمرشحان اللذان يمكن أن يلعبا هذا الدور هما الولايات المتحدة وربما الصين.

وعلى الرغم مما يسمى بوساطتها في صفقة التطبيع السعودية الإيرانية، إلا أنه من غير المرجح أن تلتزم الصين بترويض إيران لأنها لا تهتم بتحمل مسؤوليات أمنية كبيرة في المنطقة (كان السعوديون والإيرانيون هم الذين قاموا بالخطوة الأكبر في الصفقة، وتحولوا إلى بكين لتوفير مكان للقوة العظمى والعمل كضامن ناعم). لا يوجد أيضا في الاتفاق السعودي الإيراني ما يتطلب من بكين أن تلعب دورا شرطيا أو مراقبا إذا ارتكب أي من الجانبين تجاوزات.

لن تختار الصين بين المملكة العربية السعودية وإيران، لأنها تعتمد على كليهما في واردات النفط الكبيرة. الصين وإيران شريكان استراتيجيان أيضا (على الرغم من أنه من غير الواضح ما هي الشروط الحقيقية لتلك الشراكة). لذلك، من الصعب تخيل موافقة الصين على التحالف رسميا مع المملكة العربية السعودية وتوفير الحماية لها ضد إيران. ولتحقيق أهدافها في المنطقة، من المرجح أن تستمر بكين في استخدام الاقتصاد، ومؤخرا بعض التدابير الدبلوماسية.

ومع ذلك، حتى لو افترض المرء أن الحسابات الاستراتيجية للصين تتغير في المستقبل، وتفكر القيادة الصينية في مد رادع رسمي إلى المملكة العربية السعودية لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل، فلن يكون لدى جيش التحرير الشعبي الصيني قدرات عسكرية كبيرة أو وصول أو قاعدة في المنطقة في أي وقت قريب ليكون قادرا على لعب دور الوصاية هذا. تركز الاستراتيجية العسكرية الصينية على تحديث وتطوير القدرات لمعركة متطورة وقصيرة الأمد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك الصواريخ المتقدمة تقنيا، والطائرات، والسفن البحرية، والغواصات، وغيرها من المعدات. وفي حين يمكن للصين حاليا استخدام هذه القدرات بالقرب من بلادها، إلا أنها تواجه نقصا في العمليات المشتركة والتكتيكات والاستدامة ونشر هذه الأصول على مستوى العالم.

إذا لم تكن فرص المملكة العربية السعودية في تأمين اتفاقية دفاعية ذات مصداقية من الصين جيدة، فإن احتمال الحصول عليها من الولايات المتحدة ليس أفضل بكثير. لكن هذا ليس بسبب عدم المحاولة. في مقابل تطبيع محتمل لعلاقاتها مع إسرائيل، طلبت المملكة العربية السعودية ضمانات أمنية رسمية من واشنطن – والتي من شأنها أن ترقى إلى رادع رسمي موسع – والمساعدة في إنشاء برنامج نووي مدني محلي.

الرئيس جو بايدن غير متأكد من هذه المقايضة، قائلا في مقابلة مع شبكة سي إن إن في 9 يوليو 2023 إن هذه المناقشة سابقة لأوانها. وفي مقابلته الأخيرة مع كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز توماس فريدمان، كان بايدن مترددا أيضا بشأن الصفقة السعودية عندما سئل عنها.

ولفترة من الوقت، أفادت بعض التقارير أن إدارة بايدن كانت مستعدة لتلبية مطالب المملكة العربية السعودية. وكان بايدن قد أرسل كبير دبلوماسيه وكبار مساعديه للأمن القومي إلى المملكة في الأسابيع والأشهر الأخيرة لمناقشة هذا الاقتراح بالذات. حتى خصوم بايدن السياسيين يدعمون الفكرة. وفي هذا السياق، قال السناتور الجمهوري ليندسي غراهام بعد أن التقى هو والعديد من زملائه مؤخرا محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية: "أعتقد أن الحزب الجمهوري، بشكل عام، سيكون سعيدا بالعمل مع الرئيس بايدن لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية".

من الناحية النظرية، يمكن أن يساهم اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي في أمن الشرق الأوسط والازدهار الاقتصادي في المنطقة، والذي ستستفيد منه الولايات المتحدة والعالم. لكن بايدن، القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يقرر هذه القضية (بتفويض نهائي من الكونغرس)، جعل الأمر يبدو وكأن واشنطن ليست مستعدة في أي وقت قريب لدفع الثمن الباهظ لاتفاق دفاع رسمي مع المملكة لدعم رؤية لا تهم المصلحة الوطنية الأمريكية إلا بشكل غير مباشر. ومن الصعب أيضا تصور سيناريو يتعاون فيه البنتاغون ومجتمع الأمن القومي الأمريكي الأوسع تعاونا كاملا مع فكرة إلزام الولايات المتحدة بتخصيص المزيد من الموارد العسكرية للشرق الأوسط عندما تتعهد الولايات المتحدة، حيث تركز استراتيجية الأمن القومي والولايات المتحدة بشكل أكبر على استيلاء الصين المحتمل على تايوان وحرب روسيا الحالية ضد أوكرانيا.

هناك بعض المخاوف الأخرى التي هي على الأرجح في أذهان مسؤولي الأمن القومي الأمريكي. أولا، إذا تجنبت إيران القيام بعمل عسكري مباشر ضد المملكة العربية السعودية (بفضل اتفاقية دفاعية أمريكية سعودية)، لكنها استمرت في العمل في المنطقة الرمادية وكثفت أنشطتها المزعزعة للاستقرار ضد المملكة من خلال وكلائها الإقليميين، فكيف سترد واشنطن؟ وبشكل أكثر تحديدا، إذا

انهارت الهدنة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين الموالين لإيران (ومن المحتمل أن يحدث ذلك نتيجة لاعتراض إيران على التطبيع السعودي الإسرائيلي)، وتعرضت أهداف مدنية سعودية للهجوم مرة أخرى من قبل الحوثيين بأسلحة إيرانية، فهل سيؤدي ذلك إلى رد عسكري أمريكي ضد إيران، أم ضد الحوثيين؟ وعلى نطاق أوسع، هل الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب ضد إيران من أجل المملكة العربية السعودية؟ لن يكون لدى واشنطن إجابات سهلة على هذه الأسئلة، لكن الرياض ستتوقعها.

ثانيا، يمكن لاتفاق دفاعي أن يعمق اعتماد المملكة العربية السعودية الأمني على واشنطن ويعرقل الإصلاحات الدفاعية الضرورية. إحدى رغبات واشنطن فيما يتعلق بشركائها الإقليميين العرب هي أن يبنوا قدراتهم العسكرية الخاصة حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم بشكل أفضل وتقاسم عبء الأمن الإقليمي. وإذا كانت حرب المملكة العربية السعودية في اليمن هي أحد المؤشرات، فإن قدراتها القتالية في الحرب مشكوك فيها وتحتاج إلى إصلاحات ضخمة. ومن المرجح، وإن لم يكن حتميا، أن يؤدي إبرام اتفاق دفاعي مع واشنطن إلى تأخير، بل ومقاطعة، تلك الإصلاحات المهمة.

ثالثا، يمكن لاتفاق دفاعي مع المملكة العربية السعودية أن يضر بالعلاقات الأمنية مع إسرائيل ومصر والإمارات العربية المتحدة. وسيتعين على واشنطن أن تشرح لهؤلاء الشركاء الإقليميين التقليديين، ولتايوان وأوكرانيا، سبب استبعادهم. ويمكن أن تقدم التزامات أمنية مماثلة لهم، ولكن كل ذلك مع خطر التمدد العسكري الأمريكي المفرط في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

قدرات عسكرية أكثر فعالية

وبغض النظر عن وعد (أو عدم) الدبلوماسية مع إيران، وإمكانية الحصول على الحماية الخارجية، لا يوجد بديل للدفاع عن النفس وقدرات الردع. وتلك هي القاعدة الأولى للبقاء في العلاقات الدولية، وخاصة في البيئات الخطرة مثل الشرق الأوسط. يجب على المسؤولين السعوديين إعطاء الأولوية

لزيادة الاعتماد على الذات وتطوير قدرات عسكرية أكثر فعالية، محليا وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، لردع إيران. وإلى حد ما، محليًا.

لم يكن أي زعيم سعودي منذ تأسيس المملكة في عام 1932 أكثر تصميما على إصلاح مؤسسة الدفاع والقوات المسلحة السعودية من محمد بن سلمان. ما إذا كان سينجح، أو ما إذا كان يقضم أكثر مما يستطيع مضغه، فهذه مسألة منفصلة، لكن الرؤية والخطة والجهد كلها موجودة.

إن التحدي في التحول الدفاعي السعودي، مثل أي عملية أخرى مماثلة في أي مكان آخر، هو أنه نظرا لأنه شامل، فسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن يكون له تأثير ملموس على الدفاع الوطني. السعوديون لا يشترون فقط معدات عسكرية جديدة، كما اعتادوا أن يفعلوا دون تأثير يذكر على الأمن. إنهم يستثمرون في القواعد والمعايير والعمليات والإجراءات التي تشكل أساسا دفاعيا سليما - أشياء لم يفعلوها من قبل، حيث يعملون على كيفية إنشاء وإدارة أنظمة الموارد البشرية، كيفية أداء الميزانية والمحاسبة بشكل أفضل؛ كيفية الحد من الهدر والفساد؛ كيفية تشغيل الخدمات اللوجستية ؛ كيفية صياغة الاستراتيجيات والعقيدة ؛ كيفية إنشاء سلاسل القيادة ؛ كيفية التدريب بشكل أكثر فعالية؛ كيفية بناء أنظمة الاستخبارات المهنية ؛ كيفية إجراء التخطيط ؛ وكيفية القيام بالاستحواذ بشكل صحيح. يحاولون بشكل أساسي تحقيق ما قد يكون أصعب مهمة لأي قوة عسكرية طموحة: تحويل ميزانيتهم الدفاعية (الصحية) إلى قوة قتالية حقيقية. وهم يدركون أن تحقيق ذلك يتطلب إعادة هندسة مؤسسية دفاعية تسير جنبا إلى جنب مع تغييرات كبيرة في الثقافة والمجتمع السعودي. وفي الواقع، كما ترى رؤية 2030 بشكل صحيح، كل شيء مترابط. يتطلب بناء جيش سعودي جديد بناء مجتمع سعودي جديد واقتصاد سعودي جديد. وهذا، باختصار، ما تدور حوله خطة محمد بن سلمان الكبرى.

لكن الرؤية ليست ردعا، حيث تعيش المملكة العربية السعودية بجوار جارة إيرانية معادية وتوسعية. وتحتاج الآن إلى قدرات أقوى للدفاع عن النفس والردع. لا يمكنها الانتظار لسنوات حتى تؤتي عملية الإصلاح الدفاعي الواسعة هذه ثمارها، وهذا على افتراض أنها تؤتي ثمارها. خيارات الرياض ليست متفوقة لأنه لا يوجد حاليا سوى القليل من الترسانة العسكرية السعودية، إن وجدت، التي يمكن أن تكون بمثابة رادع قوي ضد إيران. وعلى الرغم من أن سلاح الجو الملكي السعودي حديث، وأفضل وحدة في الجيش السعودي، وأكثر خبرة الآن بسبب مشاركته الواسعة في اليمن، إلا أنه من غير المرجح أن يكون بمثابة رادع قوي لأنه غير مدرب على العمليات الهجومية بعيدة المدى في المجالات الجوية المتنازع عليها ضد أهداف محصنة جيدا (شبكة الدفاع الجوي الإيرانية كثيفة وهائلة). باختصار، لا تعد القوات الجوية الملكية السعودية قوة ضاربة قادرة.

ومع ذلك، هناك خيار واحد يمكن أن يعزز على المدى القصير موقف الردع السعودي: تصعيد تطوير قدرات الصواريخ الباليستية. ومع ذلك، فإن فعالية هذا الخيار غير مؤكدة. كما أنها محملة بالمخاطر ومن شبه المؤكد أنها ستأتي بنتائج - سواء كانت متصورة أو ملموسة، لكن يبدو أن القيادة السعودية مصممة على متابعتها. المنطق، سواء كان مقنعا أم لا، هو أن امتلاك ما يكفي من الصواريخ الباليستية الموجهة إ قد يردع القيادة الإيرانية عن شن هجمات ضد الوطن السعودي. وبدلا من الاعتماد حصريا على الدفاع الصاروخي، وهو أمر مكلف وغير كامل (على الرغم من أن المملكة اكتسبت خبرة كبيرة في الدفاع الصاروخي على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب حربها في اليمن)، فإن السعوديين سيهددون بإطلاق النار بالنار ويبنون رادعا صاروخيا هجوميا خاصا بهم.

في عام 2019، علمت وكالات الاستخبارات الأمريكية لأول مرة أن المملكة العربية السعودية تتعاون مع الصين لتطوير برنامجها للصواريخ الباليستية، والذي بدأ في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، عندما اشترت الرياض عددا متواضعا من الصواريخ الباليستية من بكين. تشير صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها CNN ومركز جيمس مارتن لدراسات حظر الانتشار النووي في عام 2021 لموقع يقع على بعد 200 كيلومتر غرب الرياض إلى أن المملكة العربية السعودية تنتج صواريخ باليستية تعمل بالوقود الصلب. علامات "حفرة الحرق" - المستخدمة للتخلص من بقايا الوقود الصلب من خط الإنتاج - هي دليل آخر على تطوير الصواريخ المحلية. إذا سارعت إيران إلى القنبلة وحذت المملكة العربية السعودية حذوها، فإن الصواريخ الباليستية ستوفر لكليهما وسيلة ردع.

ومن غير المؤكد إلى حد كبير ما إذا كان تسريع المملكة العربية السعودية لبرنامجها للصواريخ الباليستية بمساعدة الصين سيردع إيران عن شن هجوم آخر. من المعروف أن الردع يصعب فهمه

وتقييمه، خاصة بين الخصوم الذين تكون قنوات اتصالهم غير كاملة إلى حد كبير. إيران تتخوف من الصواريخ نتيجة لتجربتها الرهيبة مع العراق خلال حرب 1980-. لذلك، قد تردعها صواريخ المملكة العربية السعودية، أو قد تشن ضربات وقائية للقضاء على التهديد.

خيارات الردع السعودية

	الاحتمالية	الفعالية	المخاطر	التكاليف
الدبلوماسية	(الوضع الراهن)	عالية على المدى القصير، غير مؤكد على المدى الطويل	متوسطة	منخفضة
الحماية الخارجية	منخفضة	متوسطة إلى مرتفعة	متوسطة	منخفضة
القدرات العسكرية	غير مؤكد	غير مؤكد	منخفضة	متوسطة

خيارات التعزيز المتبادل

عادة ما تكون الدبلوماسية، سواء كانت سعودية أو غير سعودية، أكثر فعالية إذا كانت مدعومة بقدرات عسكرية قوية وتهديد حقيقي باستخدام القوة. والواقع أن المزيج الصحيح بين الجزرة والعصي من الممكن أن يكون رفيقا قويا لمفاوضات دولة مع دولة أخرى. وبقدر ما كان نهج السادات الدبلوماسي تجاه إسرائيل ذكيا وقويا، إلا أنه ربما لم يكن لينجح لو لم تظهر القاهرة فعالية عسكرية محسنة كثيرا خلال حرب عام 1973.

لا تملك الرياض عصا قوية حتى الآن، وأدائها في حرب اليمن لا يثير الخوف في قلب إيران. لكن الرياض تطور رادعا على المدى القصير (الصواريخ الباليستية) والمدى الطويل (قوة قتالية شاملة أقوى). ومع ذلك، يجب على إيران أن تعتقد أن المملكة العربية السعودية ليست قادرة على استخدام القوة إذا تعرضت للهجوم فحسب، بل مستعدة أيضا لذلك. إن سمعة المملكة العربية السعودية في العزم غير مؤكدة. فمن ناحية، كانت الرياض في حالة حرب في اليمن لمدة ثماني سنوات، وهي أطول من أي وقت قاتلت فيه في تاريخها. ومن ناحية أخرى، أظهرت مؤخرا أنها مستعدة بشكل متزايد لتخليص نفسها من الصراع حتى على حساب سيطرة الحوثيين على جزء كبير من اليمن.

إذا أنشأ السعوديون قوة صواريخ باليستية لا تتطابق بالضرورة مع حجم الإيرانيين ومدى فتكهم ومداهم - ويمكنهم ذلك لأن لديهم الموارد والوصول إلى التكنولوجيا والمساعدة الصينية - فيمكنهم دفع الإيرانيين للدخول في محادثات الحد من التسلح. كانت هذه ديناميكية كلاسيكية بين الفعل ورد الفعل خلال الحرب الباردة بين القوى العظمى. بعد ستينيات القرن العشرين، كلما حصل الأمريكيون أو السوفييت على نظام سلاح جديد (أو كانوا في طور تطوير ذلك) يهدد أو كان ينظر إليه على أنه يهدد الاستقرار الاستراتيجي، انخرط الجانبان في مفاوضات الحد من الأسلحة. وأدت

هذه العملية إلى عدة اتفاقات ملزمة قانونا، بما في ذلك معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام 1972 ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام 1987. ومن المؤكد أن البعد النووي للتنافس بين القوى العظمى والخوف من الإبادة المتبادلة لعبا دورا في تيسير محادثات الحد من التسلح. لذا فإن تحقيق نتائج تفاوضية مماثلة في المجال التقليدي بين المملكة العربية السعودية وإيران سيكون صعبا للغاية، ولكنه ليس مستحيلا.

يمكن أن يكون لخيار ردع الصواريخ الباليستية السعودية تأثيرات مختلطة على إمكانية تأمين الحماية الأمريكية (إن احتمال قيام الصين ببيع رادع ممتد للمملكة العربية السعودية، كما ذكر أعلاه، ضئيل إلى حد ما في المستقبل المنظور). إذا نشرت المملكة العربية السعودية مثل هذا السلاح الفتاك والمزعزع للاستقرار، فلن تكسب القلوب والعقول في واشنطن. كما أن التعاون الأوثق مع الصين في مجال الدفاع لن يحدث ذلك. ومع ذلك، ولأن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء سباق التسلح الصاروخي في الشرق الأوسط الذي يمكن أن يتحول إلى نووي إذا حصلت كل من إيران والمملكة العربية السعودية على القنبلة، فقد تفكر بعناية أكبر في تمديد اتفاقية دفاعية إلى المملكة لمنعها من الانتشار. إن برنامج الصواريخ الباليستية الموسع في أيدي السعوديين يمكن أن يكون بمثابة ورقة مساومة مع واشنطن.

خيارات واشنطن

خيارات الردع السعودية ضد إيران ليست كبيرة، لكن خيارات واشنطن لمنع السعودية من متابعتها أسوأ. وطالما أن الولايات المتحدة لديها مخاوف (مشروعة) بشأن تزويد الرياض باتفاق دفاع رسمي، فإن القيادة السعودية ستستخدم أي وسيلة ضرورية لتحقيق رادع ضد إيران.

قد لا تكون واشنطن قادرة على منع المملكة العربية السعودية من الانتشار والحصول على صواريخ باليستية أكثر قوة، لكنها يمكن أن تساعد الرياض على تطوير قدراتها العسكرية الأخرى. ويمكن

القول إن ذلك سيتطلب نهجا جديدا تماما للتعاون الأمني بين البلدين، نهجا يطور مخططا أكثر تنسيقا للأمن، مع التركيز على مشروع إعادة الهيكلة الدفاعية المستمر للمملكة، وإجراء تخطيط مشترك للطوارئ بين الولايات المتحدة والسعودية، والاستثمار في جميع المتطلبات المؤسسية لجهاز دفاعي كفء يتجاوز المعدات العسكرية.

وثمة خيار أمريكي آخر، إذا أصبحت قدرة الصواريخ الباليستية السعودية الأكثر قوة أمرا واقعا، وهو الضغط من أجل إجراء مفاوضات إقليمية للحد من التسلح في محاولة لوقف سباق التسلح. آخر مرة شاركت فيها الولايات المتحدة في مثل هذه الدبلوماسية متعددة الأطراف في المنطقة كانت في أوائل إلى منتصف تسعينيات القرن العشرين بعد عملية مدريد للسلام. لم تحقق محادثات الحد من التسلح والأمن الإقليمي نتائج استراتيجية، ولكن حتى لبدء هذه المحادثات، كانت القيادة الأمريكية مطلوبة. ومن غير المؤكد إلى حد كبير ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على حشد هذه القيادة اليوم في منطقة انخفضت أهميتها الاستراتيجية في نظر الكثيرين في واشنطن.

https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-deterrence-options-against-iran

القصة الرائعة لكيفية تجنب كارثة ناقلة النفط اليمنية من خلال التمويل الجماعي

إيما برايس

The Guardian

عندما اندلعت الحرب الأهلية في عام 2015، أصبحت ناقلة النفط المتسربة في البحر الأحمر نقطة أزمة - مما أدى إلى سلسلة من الأحداث التي شهدت مفاوضات خاصة بين المتمردين الحوثيين والحكومة المدعومة من السعودية، وطلب الأمم المتحدة الجمهور المساعدة.

منذ عام 1988، طفت الناقلة العملاقة صافر في البحر الأحمر، حيث حصلت على النفط الخام من حقول نفط مأرب الوفيرة في اليمن. لمدة 30 عاما، كانت السفينة جزءا مهما من البنية التحتية في صناعة النفط المزدهرة في اليمن، والتي ولدت في وقت من الأوقات 63٪ من الإيرادات الحكومية.

لكن الحرب الأهلية اندلعت في عام 2014، واضطر معظم طاقم السفينة صافر إلى مغادرة السفينة، تاركين وراءهم حمولتها: 1.1 مليون برميل من النفط. وفي ظل التكاليف المتزايدة والمخاطر الأمنية، أصبحت صيانة السفينة شبه مستحيلة.

عندما هددت التسريبات في غرفة المحرك في عام 2020 بإغراق السفينة، أثارت المخاوف مما سيحدث إذا سقطت الشحنة - أربعة أضعاف النفط الذي سربته إكسون فالديز قبالة ألاسكا في عام 1989 - في المحيط. وعليه، فإن الأمم المتحدة، التي تواجه "قنبلة موقوتة" وتسعى يائسة لمنع وقوع كارثة بيئية وإنسانية، تحولت إلى مصدر غير مسبوق: التمويل الجماعي.

القصة الرائعة التي تلت ذلك وصلت أخيرا إلى نهايتها الأسبوع الماضي عندما أكملت فرق الإنقاذ عملية بملايين الدولارات لإزالة النفط من صافر، وبالتالي تفادى كارثة كان من الممكن أن تكون "أسوأ تسرب في عصرنا الحالي ". لكن لم يكن مقدرا لها أن تنتهي بنجاح، حيث علقت في الواقع بشكل غير مستقر على خيط نادر من الاتفاق بين الطرفين المتحاربين في اليمن.

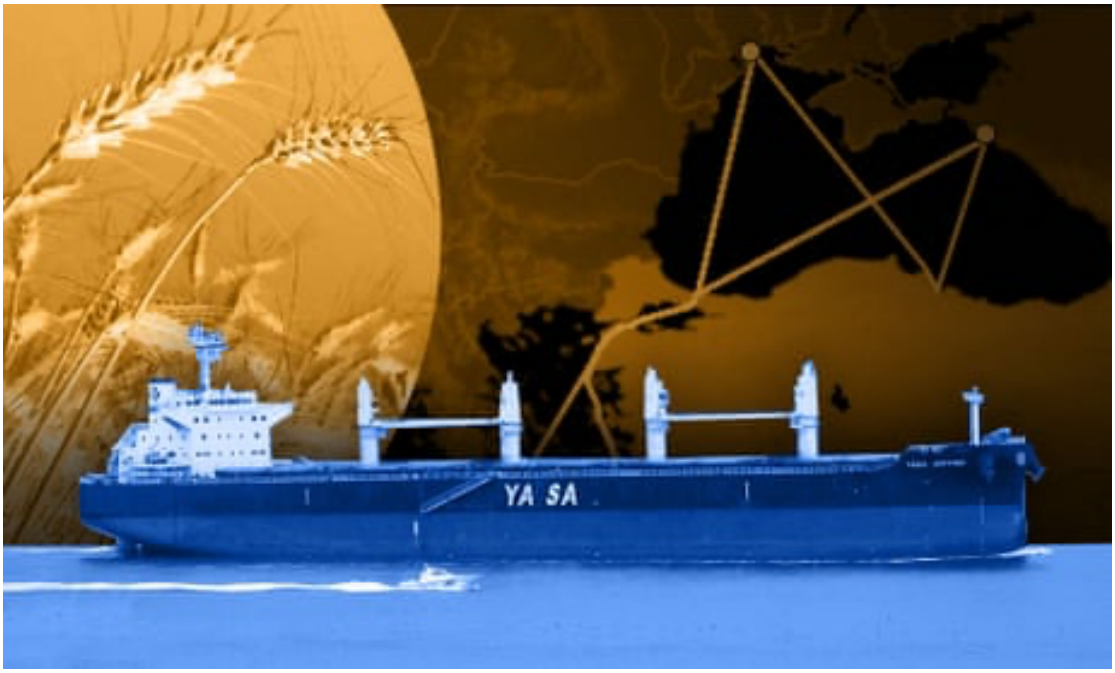

"أود أن أصفها بأنها وحش"، هكذا علق على الناقلة ديفيد غريسلي، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، الذي قاد عملية الإنقاذ مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال اليمنيين.

تم بناء صافر كناقلة عملاقة في عام 1976، وتم تحويلها لاحقا إلى منصة تخزين وتفريغ عائمة (FSO)، وهي سفينة تخزن النفط الخام في صهاريج شحن ضخمة ليتم تفريغها بواسطة السفن المارة. السفينة مملوكة لشركة صافر لعمليات الاستكشاف، وهي أول شركة نفط وغاز وطنية في اليمن.

بعد بدء الحرب، لم يتبق سوى قوة عاملة صغيرة ومتفانية فقط لصيانة السفينة. كانت كل الاحتمالات مكدسة ضدهم: لم يتم فقط وضع حمولة المتفجرات FSO Safer في منطقة حرب، مما ترك الوصول محدودا من قبل من يسيطر على الساحل، ولكن بعد عام 2015، تعطلت أنظمة سلامة السفينة - لمنع انفجارات الغاز والحريق - وتطورت نقاط الضعف الهيكلية في الهيكل.

وفي هذا السياق، تقول غيوا نكات، المديرة التنفيذية لمنظمة السلام الأخضر للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. "لقد كانت صافر معلقة فوق رؤوسنا مثل قنبلة موقوتة منذ عام 2015"،

وأظهرت النمذجة أن النفط المنسكب من السفينة الغارقة أو المتفجرة كان من شأنه أن يلوث سواحل اليمن والمملكة العربية السعودية وشمال أفريقيا، ويخنق أشجار المانغروف والشعاب المرجانية، ويقضي على مصايد الأسماك التي يعتمد عليها 1.7 مليون شخص، ويسمم محطات تحلية المياه التي توفر المياه العذبة ل 10 ملايين آخرين. كما كان من شأنه أن يسد ميناءي الحديدة والصليف، وهما نقطتا دخول حيويتان للدعم الإنساني.

وتضيف نكات: "كان فكرة وقوع التسرب نفطي كبير في البحر الأحمر مما يعيق توزيع المساعدات الغذائية الأساسية على ملايين الأفراد الضعفاء كابوسا تقشعر له الأبدان".

كانت خطورة هذا التهديد لكل من المتمردين الحوثيين في اليمن والمملكة العربية السعودية، التي تدعم الحكومة المعترف بها دوليا، هي التي خلقت خيطا من الاتفاق بين الطرفين المتحاربين سمح لجريسلي ببدء الاجتماع بشكل منفصل في عام 2021 لمناقشة كيفية إنقاذ السفينة.

كانت المفاوضات بوساطة الأمم المتحدة على حافة الهاوية: في ذلك الوقت، كانت صافر تقع على بعد أميال فقط من خط المواجهة، بالقرب من الحديدة، ولم يؤد تدفق المفاوضين الأجانب إلى المنطقة إلا إلى تأجيج عدم الثقة. كانت المناقشات بالضرورة مؤقتة وبطيئة، كما يقول غريسلي. فقط من خلال حل القضايا السياسية والأمنية، يمكنك حتى البدء في الحديث عن تنفيذ حل تقني".

ومع ذلك، في سبتمبر 2022، وافق الطرفان على خطة لإزالة النفط. وتوقف ذلك على مطلب رئيسي: سيتعين على شخص ما شراء سفينة جديدة للاحتفاظ بالنفط المنقول، الذي يتم التنازع في ملكيته. معظمها ملك للدولة، لكن الحرب أدت إلى تعقيد من يملكه، حيث تطالب كل من الحكومة المدعومة من التحالف والمتمردين الحوثيين بالشحنة.

ستكلف السفينة الجديدة أكثر من 50 مليون دولار (39 مليون جنيه إسترليني) - وهو مبلغ يغطيه عادة مالكو السفن وشركات التأمين الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن الظروف المتحاربة تعني أن القواعد العادية لا تنطبق، ويقع على عاتق الأمم المتحدة العثور على 144 مليون دولار لتغطية التكاليف الإجمالية، بما في ذلك السفينة الجديدة واستئجار شركة إنقاذ لنقل النفط. وفي مايو 2022، أطلقت الأمم المتحدة حملة طموحة لجمع التبرعات من الدول الأعضاء، وهو تكتيك مخصص عادة للاستجابة للكوارث الإنسانية.

وعلى الرغم من عمليات ضخ التمويل الكبيرة، كان التقدم بطيئا. يقول جريسلي: "لو كان لدينا تسرب نفطي كبير هناك، فمن المحتمل أن نجمع مليار دولار في شهر واحد، لأن هناك آليات للحكومات للقيام بذلك". لكن تأمين المال لمنع تسرب النفط كان قصة مختلفة تماما. "لقد عانت كل حكومة من ذلك - لم يكن لديهم بنود في الميزانية. إذن ما الذي تأخذه منها؟

وحرصا منها على الحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس من المفاوضات، بدأت الأمم المتحدة في مناشدة التمويل من القطاع الخاص. ثم، على غير العادة، في يونيو 2022، وسعت الأمم المتحدة جاذبيتها للجمهور، من خلال حملة تمويل جماعي أطلقها جريسلي نفسه، والتي نجحت في جمع 300,000 ألف جنيه إسترليني.

بحلول سبتمبر 2022، جمعت الحملة 75 مليون دولار من أصل 144 مليون دولار المطلوبة من مزيج شمل 17 دولة وشركة يمنية متعددة الجنسيات وحتى مجموعة من أطفال المدارس الأمريكيين. وعندما وصلت الحملة إلى 121 مليون دولار في يوليو من هذا العام، قدم صندوق الطوارئ الإنساني التابع للأمم المتحدة قرضا سد الفجوة المتبقية البالغة 20 مليون دولار.

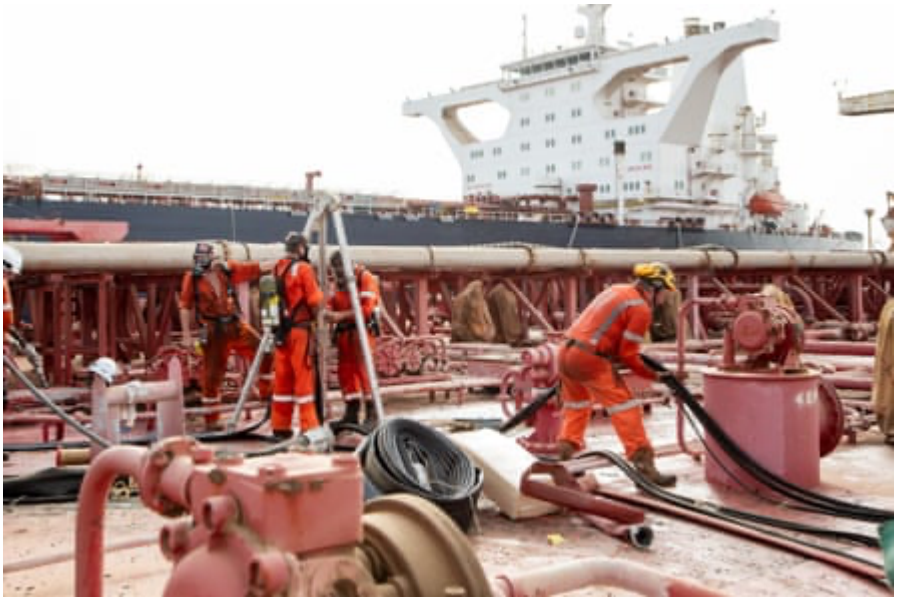

حررت الأموال الأمم المتحدة لشراء ناقلة تخزين بديلة، أطلق عليها اسم "اليمن"، ومن هناك كان العمل سريعا. في 2 يونيو، صعدت شركة الإنقاذ Smit Salvage على متن صافر لتقييم الهيكل وخطر انفجارات الغاز، وهو أول فحص منذ عام 2015 وهي خطوة محفوفة بالمخاطر بشكل كبير، لأن مجرد رسو السفينة البديلة إلى جانب هيكل صافر الضعيف ربما كان كافيا لتحطيمها. كما كانت هناك طائرة طوارئ على أهبة الاستعداد في جيبوتي، جاهزة لإسقاط حمولتها من مشتت الزيت الميكروبي في حالة حدوث تسرب.

بعد شهر تقريبا، منحت شركة سميت صافر الترخيص الكامل، وفي 25 يوليو، وقفت السفينة إم تي يمن إلى جانبها لتلقي حمولتها. يعد نقل 1 مليون برميل من النفط عبر المضخات الهيدروليكية عملية شاقة، ولكن مع سحب البرميل الأخير في 11 أغسطس، كان هناك ارتياح واضح لأنه لم يعد بإمكانه التسبب في ضرر، كما يقول جريسلي.

سيتم ربط إم تي يمن MT Yemen مؤقتا بقاع البحر بمرساة متخصصة، حتى يتم العثور على مكان آمن لوقوف السفينة. وستتبع ذلك مداولات متأنية حول كيفية تقسيم أرباح النفط، عندما يتم بيعه في نهاية المطاف. "لا أحد يريد أن يرى العائدات تذهب لتعزيز القدرات العسكرية، على سبيل المثال"، يقول غريسلي. الآن كل ما تبقى هو سحب صافر FSO Safer إلى الشاطئ، حيث من المحتمل أن يتم التخلص من جوانبها الفولاذية وإعادة تدويرها. سوف تراقب منظمة السلام الأخضر للتأكد من أنها لن تنتهي في واحدة من أحواض تكسير السفن سيئة السمعة في جنوب شرق آسيا، كما تقول نكات.

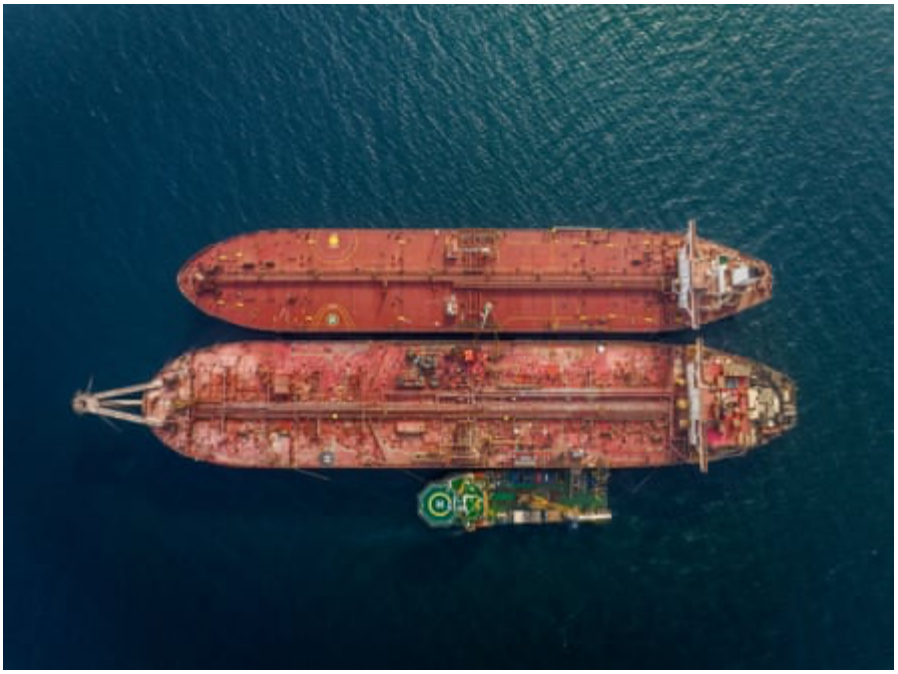

وتشكك نكات في رضا شركات النفط عن تجنب هذا التسرب النفطي الكارثي تقريبا، مشيرة إلى أن تحقيق منظمة السلام الأخضر كشف أن توتال وإكسون ربما تمتلكان حصة من نفط السفينة. يقول جريسلي إن منظمة شاملة لصناعة النفط تبرعت بمبلغ 12 مليون جنيه إسترليني للحملة.

ووفقا لنكات، فإن هذا لا يكفي. "لديك المجتمع الدولي وأعضاء الأمم المتحدة والأفراد من جميع أنحاء العالم يجتمعون للمساهمة بمبلغ 121 مليون دولار والعدد في ازدياد ... من ناحية أخرى، لديك عمالقة النفط هؤلاء، الذين يجب أن يتحملوا نصيب الأسد من المسؤولية، لكنهم متجاهلين واجباتهم".

يقول جريسلي إنه على الرغم من سماعه من فريق الإنقاذ أن السفينة كانت أمامها عام واحد على الأكثر من انهيارها في البحر، إلا أنه لا يزال يتعين عليه محاربة الشكوك حتى اليوم الأخير في أن جمع التبرعات سيكون "أموالا تم إنفاقها بشكل جيد".

ويتساءل عما إذا كانت هناك حاجة إلى آليات أفضل لتجنب الكوارث في المستقبل. يقول: "الوقاية ليست مجرد شيء نقوم به بشكل جماعي". وأضاف قائلًا: "لحسن الحظ، كان هذا استثناء."

https://www.theguardian.com/environment/2023/aug/29/the-remarkable-story-of-how-yemens-oil-tanker-disaster-was-averted-by-crowdfunding

الولايات المتحدة تحث الحوثيين على التفاوض مع الحكومة اليمنية

AL-MONITOR

إليزابيث هاجيدورن

دعا المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ المتمردين المدعومين من إيران إلى "اغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة" للجلوس مع الحكومة اليمنية.

حثت الولايات المتحدة يوم الأربعاء المتمردين الحوثيين في اليمن على التفاوض مع الحكومة المدعومة من السعودية في البلاد لحل الحرب الأهلية المستمرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان.

وقال المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ إنه متفائل بشأن آفاق التقدم في اليمن، حيث صمدت هدنة غير رسمية بين الأطراف المتحاربة إلى حد كبير على الرغم من انتهاء صلاحيتها بعد ستة أشهر في أكتوبر 2022. وقد خلقت فترة الهدوء النسبي مجالا إضافيا للتفاوض لإنهاء إراقة الدماء والحرب، التي دخلت الآن عامها التاسع.

أدى القتال إلى مقتل مئات الآلاف من الأشخاص (إما بشكل مباشر أو من خلال سوء التغذية والمرض)، ودفع اليمن إلى حافة المجاعة وخلق ما تسميه الأمم المتحدة أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وسعت الرياض إلى الخروج من الحرب المكلفة التي أدت إلى توتر علاقتها مع واشنطن. وفي أبريل / نيسان، أرسلت وفدا برئاسة سفير المملكة في اليمن للقاء قيادة الحوثيين في صنعاء، مما جدد الآمال في أن يتمكن الجانبان من التفاوض على إنهاء الصراع.

لكن محللين قالوا إن إنهاء الحرب متعددة الأوجه في اليمن - وليس فقط مشاركة المملكة العربية السعودية فيها - سيتطلب في النهاية محادثات سلام بين مختلف الفصائل اليمنية، بما في ذلك مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية أعضاء، والذي حل محل هادي بعد تنحيه تحت الضغط السعودي العام الماضي.

وقال ليندركينغ، الذي عاد مؤخرا من رحلة إلى المنطقة، إن التسوية الدائمة يجب أن "تعالج مخاوف مجموعة واسعة من اليمنيين".

وقال ليندركينغ في مؤتمر صحفي "نحن وآخرون في المجتمع الدولي نحث الحوثيين على اغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة للجلوس مع حكومة الجمهورية اليمنية لرسم مستقبل أكثر إشراقا لليمن".

رفض الحوثيون التحدث مع مجلس القيادة الرئاسي أو مجلس الوزراء اليمني، معتبرين أنهم "مرتزقة" للمملكة العربية السعودية، كما قال عبد الغني الإرياني، كبير الباحثين في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

من جانبها، طالبت الحكومة المدعومة من السعودية الحوثيين بإلقاء أسلحتهم كشرط مسبق للمفاوضات، بحسب الإرياني.

وأضاف: "بنفس الطريقة التي لم يرسم بها الحوثيون طريقا هادفًا نحو السلام، فإن الحكومة تفعل الشيء نفسه". وأضاف "كلا الجانبين يريدان تحقيق نصر كامل كشرط مسبق للمفاوضات".

فشلت المحادثات التي يسرتها عمان بين الحوثيين والسعوديين في تحقيق انفراجة، وهو ما عزاه المراقبون جزئيا إلى مطالبة المتمردين باستخدام عائدات النفط والغاز الحكومية لدفع رواتب الموظفين العموميين في أراضيهم. وقالت المصادر إن إصرار الرياض على أن يعاملها الحوثيون كوسيط في الحرب اليمنية وليس طرفا فيها أدى أيضًا إلى فشل المحادثات.

وقال الإرياني "لديك ثلاثة أطراف في الصراع لا تقدم أي شيء يمكن أن يكون نقطة انطلاق حقيقية".

لا يزال الوضع الإنساني في أفقر بلد في العالم العربي مزريا. ويحتاج أكثر من 21 مليون شخص – أي حوالي ثلثي سكان اليمن – إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، وفقا للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، حذر برنامج الأغذية العالمي من أن فجوات التمويل قد تجبر الوكالة التابعة للأمم المتحدة على تقليص مساعداتها الغذائية لليمنيين في الأشهر المقبلة.

وقد نجحت الهدنة الفعلية في وقف إراقة الدماء، لكنها لم تفعل شيئا يذكر لتحسين الوضع الإنساني، كما قال عبد الواسع محمد، مدير المناصرة والإعلام والحملات في منظمة أوكسفام الخيرية في اليمن.

وقال محمد: "يشعر اليمنيون الآن بالقلق أكثر من أي وقت مضى من أن الأطراف مهتمة فقط بألعابهم الخاصة". ويخشى الناس أنه بدون تأمين السلام، هناك احتمال كبير بأن يستأنفوا القتال وأن تزداد الظروف سوءا".

https://www.al-monitor.com/originals/2023/08/us-urges-houthis-negotiate-yemens-government#ixzz8C2EqPUSN